

Distr.: General
19 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١٠ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمانة
العامة من البعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة للجمهورية الغابونية لدى الأمم المتحدة أن ترفق طيه التزامات
الجمهورية الغابونية وتعهدها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

والجمهورية الغابونية مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٣-
٢٠١٥ في الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد أيد الاتحاد
الأفريقي ترشحها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

ترشح غابون لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

الالتزامات والتعهدات الطوعية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

- ١ - ما فتئت الجمهورية الغابونية تعمل دوماً في إطار الشرعية الدولية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ٢ - وفي الواقع، فإن أحد الأهداف التي تسعى الحكومة الغابونية لتحقيقها في هذا المجال هو تهيئة الظروف المواتية لإقامة العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية وغيرها من مصادر القانون الدولي.
- ٣ - وترشح الجمهورية الغابونية مجدداً لعضوية مجلس حقوق الإنسان لمواكبة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز هذه الحقوق. وبالتالي، فإنها تلتزم بأن تسعى، على الصعيد الوطني، لتعزيز وحماية المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وبأن تسهم في تطبيقها على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٤ - وكانت الجمهورية الغابونية عضواً في مجلس حقوق الإنسان من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ ومن عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. وما مواقفها داخل هذه الهيئة، عند النظر في حالات انتهاك حقوق الإنسان، إلا دليل على التزامها بالسعي دوماً لتحقيق السلام والعدالة والمساواة والحرية، وهي المثل التي يستند إليها ميثاق الأمم المتحدة.
- ٥ - وشاركت الجمهورية الغابونية أيضاً بمشاركة فعالة عام ٢٠١١ في عمليتي استعراض وضع مجلس حقوق الإنسان وأساليب عمله اللتين جرتا في كل من جنيف ونيويورك.

على الصعيد الوطني

- ٦ - يضمن دستور الجمهورية الغابونية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.
- ٧ - وأنشئت مؤسسات عدة لكفالة احترام حقوق المواطنين، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والمعوقين. وهذه المؤسسات هي:

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- المرصد الوطني لحقوق الطفل؛
- المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين.

٨ - ولم تدخر غابون جهداً في العمل، بتعاون وثيق مع العديد من البلدان والمنظمات الدولية، على تدعيم نظامها الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

على الصعيد الإقليمي

- ٩ - كانت غابون ضمن البلدان التي قامت بدور حاسم في إنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كما حظيت بشرف رئاسة تلك اللجنة.
- ١٠ - ودأبت غابون على عرض بذل مساعيها الحميدة سعياً إلى إيجاد حلول للصراعات العديدة التي تعصف بالقارة الأفريقية، والتي تسفر آثارها غالباً عن حالات عدم استقرار سياسي قد تؤدي بدورها إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

على الصعيد العالمي

- ١١ - غابون عضو في الأمم المتحدة منذ حصولها على السيادة الدولية في عام ١٩٦٠، وتلتزم التزاماً راسخاً بتعزيز الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرهما من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ١٢ - وفي هذا الإطار، وقعت غابون على الصكوك القانونية الأساسية التالية أو صدقت عليها أو انضمت إليها:

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٣ - وُترجم التزامها بحماية الفئات الضعيفة أثناء رئاستها الثانية لمجلس الأمن للأمم المتحدة، في حزيران/يونيه ٢٠١١، باتخاذ القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) بمبادرة منها.

١٤ - وجزء كبير من القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) مكرس لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة ومما يتعرضن له من مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٥ - ونفس الشيء ينطبق على نجاح المبادرة التي قدمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الأرملة واليتامى، والتي تجسدت في القرار ١٨٩/٦٥ الذي حدد ٢٣ حزيران/يونيه من كل عام يوماً للاحتفال باليوم الدولي للأرملة.

التزام غابون في إطار مجلس حقوق الإنسان

١٦ - تتعهد غابون بأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مجلس حقوق الإنسان في جميع الميادين التي تدرج ضمن اختصاصاته، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

١٧ - وفي هذا الإطار، تنوي غابون أن تشارك دون كلل في جميع أعمال مجلس حقوق الإنسان بهدف الترويج لآليات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

١٨ - وتلتزم غابون بذلك انطلاقاً من اعتقادها الراسخ بأن هذا المجلس محفل ديمقراطي بامتياز، تتضافر فيه جهود الدول الأعضاء لإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان في جو من الاحترام المتبادل والحوار والتشاور.

١٩ - وأخيراً، تلتزم الجمهورية الغابونية بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.